مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية
CULTURAL-DEVELOPMENT STUDIES-CONSULTING

رقمنة

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم 42 - يوليو 2023

العائدات الحكومية:
شعوب تَكدّ وتُنتج .. وسُلطات تَفرض وتحصد

تاريخياً:
ارتفاع 115٪ في 40 عاماً
موضوعياً:
ضرائب مباشرة 55٪
وغير مباشرة 21.7
جغرافياً:
55٪ عائدات ضريبية
و45٪ عائدات أخرى

REVENUE

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 42 – يوليو 2023

www. josor.org

محاولة للفهم عبر نظرة موضوعية تاريخية جغرافية

تتعب الشعوب وتكد ساعية لتحقيق حلم الرفاهة، فتزرع وتصنع وتنتج وتتاجر وتبدع وتفكر وتبدع فيما تقدمه من منتجات وخدمات، ثم تأتي الحكومات والسلطات فتفرض ضرائب ورسوم ودمغات وغرامات واشياء أخرى على مجمل هذه الأنشطة من جانب الشعوب، لتحقق ما يعرف بالعائدات الحكومية، التي يطلق عليها أيضا الايرادات العامة لتستخدمها فيما يعرف بالإنفاق العام الذى يفترض أن يتم وفق ضوابط وشروط تحددها الدساتير والقوانين، وأحيانا تقسو أو تتوسع الحكومات في جباية العائدات الحكومية، فترتفع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للشعب أو الدولة، وأحيانا تميل الحكومة للتقليل من الجباية وخفض الضرائب فتقل عائداتها، ويحدث التوسع والانكماش وفق رؤى ونظريات اقتصادية وسلطوية عدة، لكن في النهاية تظل العائدات الحكومية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، ومصادر الحصول عليها من الأمور المهمة التي تحظي بقدر كبير من الاهتمام والدراسة والرصد، حتى أن الأمم المتحدة خصصت لها قاعدة بيانات مستقلة، قام ببنائها ويشرف على تنظيمها وتحديثها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UN-WIDER) عبر موقعه https://www.wider.unu.edu، وهذا الشهر اصدر المعهد تحديثا جديدا على قاعدة البيانات، وقام مركز جسور بمراجعته وتحليل وتصنيف البيانات الواردة به، ليقدم التقارير الثلاثة في نشرة هذا الشهر، التي تعالج ظاهرة الايرادات الحكومية من منظور التعريف والتقسيم الموضوعي لمصادرها، ثم المنظور التاريخي عبر تطورها خلال الـ 40 سنة الماضية، وأخيرا المنظور الجغرافي من حيث وضعيتها في مناطق العالم المختلفة.

3 فئات للعائد في مقدمتها الضرائب المباشرة بحصة 55٪ وغير المباشرة 23.3٪ وغير الضريبية 21.7 ٪

نهـال زكـي

لعل النقطة الأولي الجديرة بالعرض عند مناقشة قضية العائدات الحكومية، هي المصادر التي تحصل من خلالها الحكومات علي هذه العائدات وحجم الحصيلة التي يوفرها كل مصدر، وفي هذا السياق يحدد المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة ثلاث فئات رئيسية لمصادر العائدات الحكومية، تندرج تحتها تسع فئات فرعية، وتذكر بيانات المعهد أنه على مدار الـ 40 عاماً الماضية، كانت الفئة الرئيسية التي شكلت المصدر الأول للعائدات الحكومية هي الضرائب المباشرة، التي وفرت للحكومات 55% من عائداتها، تليها الضرائب غير المباشرة التي وفرت 23.3% من العائدات، وأخيرا العائدات غير الضريبية التي وفرت النسبة الباقية وهي 21.7%.

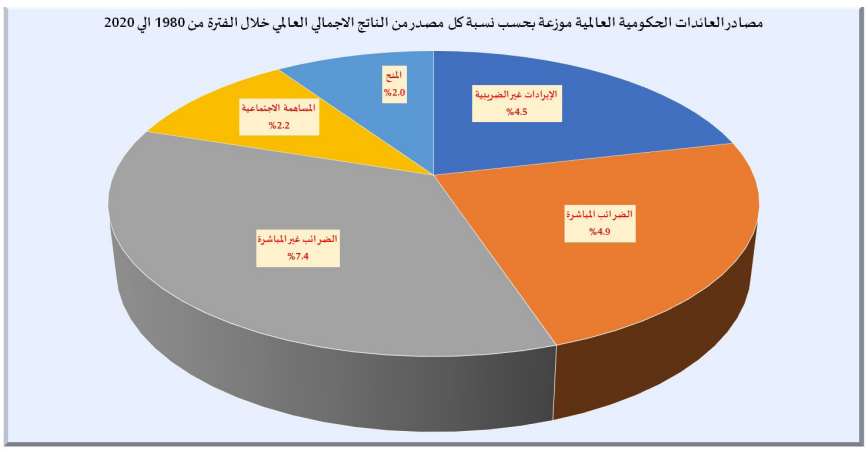

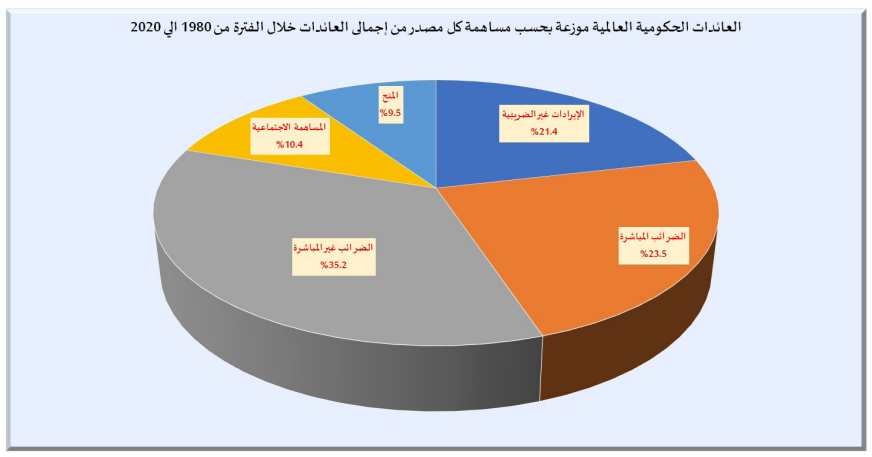

لتوضيح الأمر بشيء من التفصيل سنتناول فيما يلي تعريف كل فئة من الفئات الثلاث الرئيسية، وما يندرج تحتها من فئات فرعية، ونصيب كل منها في توفير العائدات الحكومية خلال فترة الرصد الممتدة من 1980 الي 2020.

العائدات الحكومية، أو كما يسمي أحياناً الإيرادات العامة، هي إجمالي الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة، ومن ثم تدرج الإيرادات الحكومية وعائداتها بالميزانيات العامة للدول لتقييم أدائها خلال سنة مالية وتقييم هذا الأداء مقابل فترات زمنية مختلفة. وتعتمد الدول في تمويل مواردها على مصادر أساسية وهي: الضرائب، والايرادات غير الضريبية، والمساهمات الاجتماعية، والمنح.

قام مركز جسور بتحليل البيانات الخاصة بالعائدات الحكومية حول العالم، الواردة بقاعدة بيانات المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة UN-WIDER https://www. wider.unu.edu/ - المحدثة في أكتوبر 2022، والمصنفة استناداً إلي عدة مصادر، أهمها إحصاءات كلاً من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد دمج بيانات نسب مصادر دخل الحكومات العامة والحكومات المركزية خلال الفترة من 1980 الي 2020 لعدد 196 دولة على مستوى العالم، مع إضافة الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية لكل دولة. والجدير بالذكر بأن جمع مثل تلك البيانات هو أمر بالغ الصعوبة نتيجة القيود المفروضة على بيانات الإيرادات الحكومية المتاحة من قبل بعض الدول (وخاصة النامية).

وفقا لما هو وارد بالبيانات فإن المصدر الأول والأكثر أهمية للعائدات، هو الضرائب التي يتم فرضها إجباريا وتحصيلها من قبل الحكومة- بدون مقابل محدد- على أنواع مختلفة من أرباح نشاطات الأعمال والتجارة والدخل والممتلكات سواء للأفراد أو الشركات أو المؤسسات، وبذلك لا تكون الضرائب التي يدفعها المواطن بالضرورة متناسبة مع المنافع التي يتلقاها من الحكومة، ويضاف الي هذه الأنواع من الضرائب نشاط استخراج الموارد الطبيعية التي تتمثل غالبا في نشاطات النفط والتعدين.

يتم تقسيم الضرائب إلي نوعين أساسين، الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. والنوع الأول كما يشرحه اسمه هي الضرائب التي تدفع مباشرة من قبل الأفراد والشركات للدولة وتعتمد على تفاوت نسبة القدرة على الدفع بحسب حجم الموارد (أي أن من يملك موارد أكثر، يدفع ضرائب أكثر). وهذا النوع يحتوي على 3 مصادر للضرائب وهي، -1 الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال سواءً التي يدفعها الأفراد أو تلك التي تدفعها الشركات والمؤسسات الأخرى، -2 الضرائب على الأجور والقوى العاملة، وهذان المصدران لا يشتملان على المساهمات الاجتماعية، ثم النوع الأخير -3 الضرائب على الممتلكات والتي تتألف في الغالب من الضرائب المتراكمة على الأموال الثابتة أو على الممتلكات غير المنقولة وصافي الثروة، وضرائب العقارات، والميراث والهدايا، ورسوم رأس المال، وغيرها من الضرائب المتكررة على الممتلكات.

توضح البيانات أن الضرائب المباشرة شكلت 4.91% من الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة من 1980 و2020، كما ساهمت بنسبة 23.51% من إجمالي العائدات الحكومية خلال الفترة نفسها.

والنوع الثاني من الضرائب هي غير المباشرة التي تفرض على إنتاج السلع والخدمات وبيعها- ومن ثم وعلى عكس النوع الأول- يدفعها الأفراد والشركات إلى الحكومة بشكل غير مباشر عن طريق وسيط مثل محلات البيع بالتجزئة، ومصادرها الأساسية:

1 - الضرائب على السلع والخدمات التي تتألف غالبيتها من ضرائب المبيعات، وضرائب القيمة المضافة (VAT)، ورسوم الإنتاج، ضرائب المعاملات المالية والرأسمالية. 2 - الضرائب على التجارة الدولية التي تشمل الضرائب على الصادرات والواردات، والجمارك وغيرها من غرامات الاستيراد، أرباح احتكارات الاستيراد والتصدير، أو أرباح التبادل التجاري، وخلال الفترة الزمنية المشار إليها كانت هذه النوعية من الضرائب تعادل 7.35% من الإنتاج العالمي الإجمالي، وتساهم في العائدات الحكومية بنسبة 35.20% من إجمالي هذه العائدات.

والمصدر الثالث لموارد الدول هي الإيرادات غير الضريبية، والتي تشمل إيرادات مبيعات أملاك الدولة، وأرباح المشروعات الحكومية، وأرباح الأسهم، ودخل الملكية من سداد دخل الاستثمار، وفائدة دخل الملكية من غير المقيمين أو من المقيمين غير الحكومة العامة، والإيجارات الحكومية، ورسوم الخدمات العامة والرسوم الإدارية، والغرامات والجزاءات والمُصادرات، أو أي بنود أخري لا تخضع للإيرادات الضريبية، وطبقا للبيانات فإنها تعادل 4.47% من الإنتاج العالمي الإجمالي، وتساهم في العائدات الحكومية بنسبة 21.37%.

المصدر الرابع هو المساهمات الاجتماعية، ويتضمن مساهمات التأمين الاجتماعي الإجباري والطوعي المُحصل من أصحاب العمل والموظفين ومساهمات الأعمال الحرة أو البطالة، والمساهمات غير المخصصة، وهي تعادل 2.18% من الإنتاج العالمي الإجمالي، وتساهم في العائدات الحكومية بنسبة 10.45%.

والمصدر الخامس هو المنح التي تشمل التحويلات من جهات خارجيّة حكوميّة كانت أم خاصة أم أفراد أو جهات داخليّة ومنظمات دولية، على شكل مساعدات أو هدايا، وهي تعادل 1.98% من الإنتاج العالمي ، وتساهم في العائدات الحكومية بنسبة 9.47%.

تندرج تحت هذه الأنواع الخمسة تصنيفات اخري، تستخدم من قبل بعض الجهات علي نحو أو آخر، كأن يتم تقديم ضرائب الموارد مرة شاملة المساهمات الاجتماعية ومرة أخرى غير شاملة المساهمات الاجتماعية، أو كأن يتم فصل بيانات الضرائب علي الدخل وارباح رأس المال في بيان مستقل عن الضرائب المباشرة، ثم طرح بيان تفصيلي آخر تحت نفس البند وهو الضرائب علي الدخل المرتبطة بالموارد الطبيعية وغير المرتبطة بالموارد الطبيعية كلاً على حدى، وهكذا.

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والمجتمعية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 42 – يوليو 2023
www. josor.org

شَرَه الجباية يقود الحكومات لرفع عائداتها الضريبية 115٪ فى 41 عاماً

جمال محمد غيطاس

النظر إلى ما تحصل عليه الحكومات حول العالم من خيرات شعوبها ومواردها وناتجها المحلي الإجمالي في صورة ضرائب ورسوم ومتحصلات أخري، ربما يدفع إلي الساحة بفرضية مفادها أن الحكومات تستعذب وربما تستسهل دوما الميل إلي رفع حصتها من عائدات شعوبها، ويكفي دلالة علي ذلك أنه عند قياس نسبة ما حصلت عليه الحكومات من الناتج المحلي الإجمالي للشعوب والأوطان نجد أنها قد ارتفعت بمعدل 115% خلال الـ 40 عاماً الماضية، أي خلال الفترة من 1980 الي 2020، ما يعني تلقائياً أن الجباية وتحصيل الأموال اقتربت أو ربما صارت حالة أقرب إلى «الشَراهَة» لدى الحكومات، سواء كانت في ذلك مضغوطة ومجبرة تحت وطأة ظروف اقتصادية وحياتية، أو كانت مدفوعة بحساباتها الذاتية الناجمة عن قلة الكفاءة والتشبث بالبقاء حماية لمصالح أطرافها قبل شعوبها.

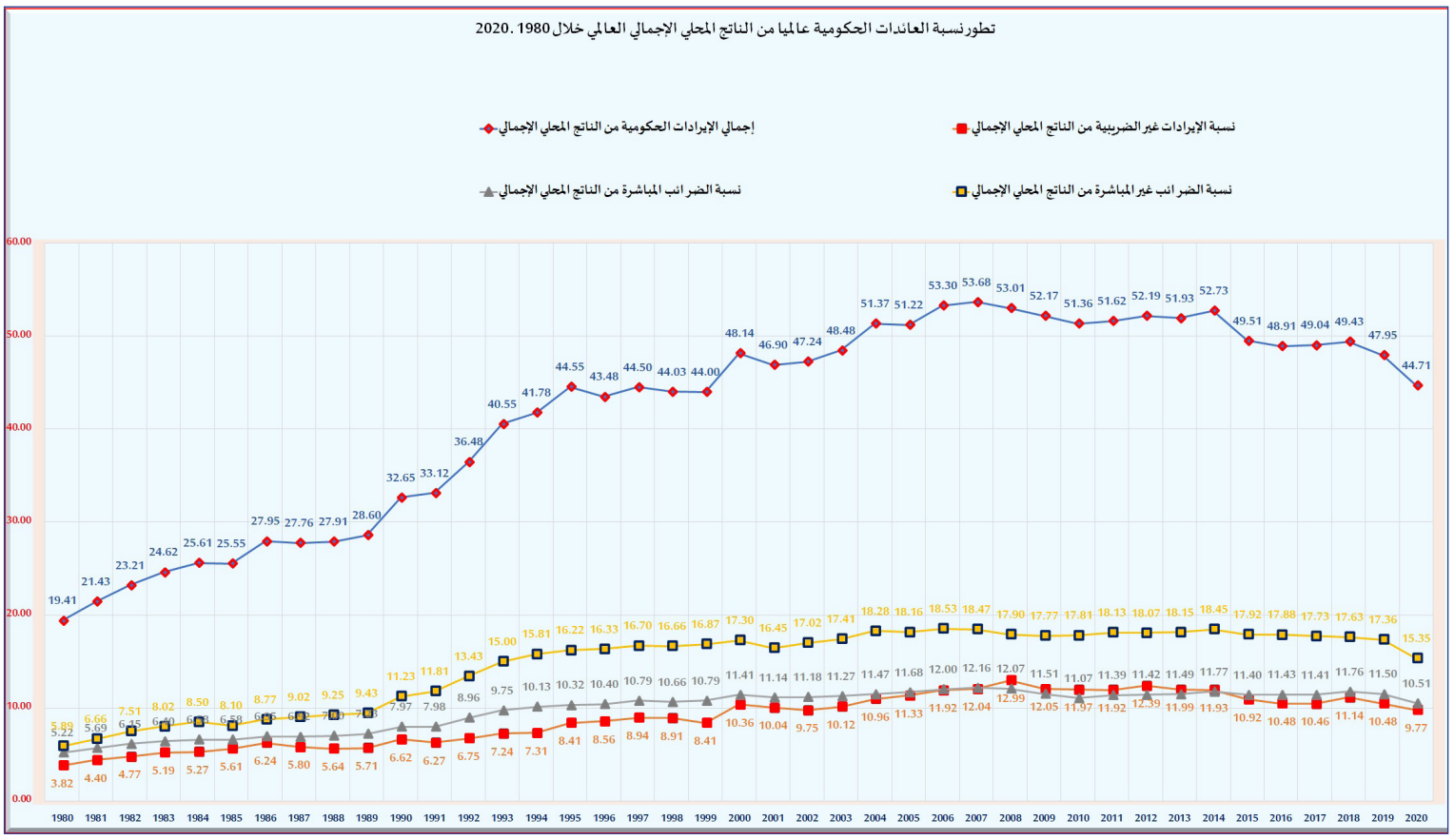

هـذا ما يمكن الخـروج به كانطباع عام مـن البيانـات الخاصة بتطور نسـبة العائـدات الحكوميـة التـي نشـرتها جامعـة الأمـم المتحـدة مؤخرا، وكما هو موضح بالشـكل المرفق فإن هذه النسبة كانت تشكل نحـو 19.4% مـن الناتـج المحلي الإجمالي العالمي في العام 1980، وبحلول العام 2020 كانت النسـبة قد ارتفعت الي 44.7%.

تجـدر الإشـارة في البدايـة إلي أن أهميـة رصـد ومراقبـة مسـتوى العائدات الحكومية ونسـبتها للناتج المحلـي الإجمالـي، تنبـع مـن أن الافـراط في هذه العائدات يسـبب ـ فـي رأي الكثيرين ـ عواقب وخيمة علي الاقتصاد، سواء علي المستوي المحلي والقطري أو الدولي، لكونه يهمش الاسـتثمار فـي رأس المال البشـري، مثـل التعليـم والرعاية الصحية وتشجيع نقل التكنولوجيات والعمليـات التجاريـة، لتحسـين الإنتاجية (الناتج لكل عامل)، ويقلل من فرص توفيـر الحوافز اللازمة للعمل والاسـتثمار والمخاطرة. من الأمثلة على هذه السياسات؛ خفض معـدلات ضريبة الدخـل وإلغاء أو خفض التعريفات.

في هذا السياق، يمكن القول أن العائدات الحكومية حول العام راحت تتصاعد بوتيرة سـنوية شـبه ثابتة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضـي، وكان التصاعد السـنوي يتراوح بيـن 1 و2%، وبحلول العـام 1989 كانـت النسـبة قـد ارتفعـت الـي 28.6%، أما عقد التسـعينيات فشكل القفزة الأكبر في العائدات الحكومية، فقد ارتفعت وتيرة التصاعد لتصبح بين 2 و4% سـنويا بدلا من 1و 2% خلال عقـد الثمانينـات، وهو ما حـدث فعليا بين العـام 1989 و1990، التـي تصاعـدت فيه العائـدات من 28.6% الـي 32.6%، وحدث الامر نفسـه في العام 1991 الذي قفزت فيه العائدات بالنسبة نفسها لتصبح36.5% في العام 1992، ويظل الامر نفسـه يتكرر بصورة أو بأخرى، ولم يحل العام 1999 إلا ونسـبة العائدات الحكومية من الناتج الإجمالي العالمي قد كسـت حاجز الـ 30% وأصبحت فعليا 34% ، مـا يعنـي أن متحصـلات الحكومات من جهـد وكد وتعب شعوبها بما يربو علي النصف في عشرة سنوات فقط (من 19.4% عام 1989 الي 44% في العام 1999).

في العام الأول من الألفية الجديدة (2000 - 2001) قفزت عائدات الحكومـات من الناتج الإجمالي العالمـي الى 48.1%، ثم تراجعت تراجعا طفيفا وبلغت 46.9% خلال عامي 2002 و2003، وبحلول عام 2004، بدأت الموجة الثانية الاشـد تكثيفا وتسارعا في تصاعد عائدات الحكومات من الناتج الإجمالي العالمي، حيث تشـير الأرقام أنه في غضون السنوات الاربع التالية (2004 - 2005 - 2006 - 2007) وصلـت عائدات الحكومات الي أعلى ذروة بلغتها خلال الـ 40 عاما الماضية، حينما بلغت 53.3% من الناتج الإجمالي العالمي في العام 2006، وظلت ثابتة علي ذلك تقريبا خلال العامين التاليين 2007 و2008.

تراجعـت عائدات الحكومات تراجعـا طفيفا في العام التالي 2009، وأصبحت تشـكل 52.2% من الناتج الإجمالي العالمي، ثم استقرت عند المستوي المرتفع حتي العام 2014، وطوال هذه السنوات كانت النسـبة شـبه مسـتقرة، وتتحرك صعودا وهبوطا بمعدل يدور حول 1% و2%، حتي أنها توقفت في العام 2019 عند 48%، ثم ينتهي بها المطاف عند 44.7% في العام 2020، بنسبة هبوط 4%، أغلب الظن أنها ظهرت بهذه الصورة بسبب النقص في تجميع البيانات من العديد من الدول، كما ذكر التنويه الخاص بذلك من المصدر الأصلي للبيانات، وأيا ما كان الأمر، تظل الملاحظة الأكثر وضوحا في هذه الرحلـة، هي أن الحكومـات ضاعفت نصيبها مـن الناتج الإجمالي العالمـي بما يقـدر بنحو 115% في العـام 2020، مقارنة بنصيبها فـي العـام 1980، الأمر الذي يؤكـد الفرضية التي ذهبنـا اليها في البداية وهي أن الحكومات تميل وربما تستهل التوسع في الجباية من الشعوب، لرفع حصتها من الناتج الإجمالي عاما بعد آخر.

يتعـزز هـذا الاعتقاد إذا ما نظرنـا إلي المصادر التـي تحصل من خلالهـا الحكومـات علـي نصيبهـا من الناتـج الإجمالـي العالمي، فعلي سـبيل المثال لا الحصر، يظهر الشـكل المرفق أن الإيرادات الضريبية غير المباشرة التي تحصل عليها الحكومات من الضرائب علـى الدخل والأرباح وأرباح رأس المال، والضرائب على الأجور والقـوى العاملة، والضرائب علي الممتلكات كانت تمثل 5.2% من الناتـج الإجمالـي العالمي في العام 1980، وتصاعدت هذه النسـبة الي 11.5 % في العام 2004، وظلت عند هذا المسـتوي حتي العام 2019، قبـل ان تنخفض الي 10.5% في العام 2020، ما يعني أن متحصلات الحكومات من الضرائب المباشـرة زادت بمعدل يقترب من 133% أيضا خلال فترة الرصد.

يبـدو الأمر مشـابها من حيث الاتجـاه العام فيما يتعلـق بالضرائب المباشـرة، التي تحصـل عليها الحكومة من الضرائب علي السـلع والخدمـات، والضرائـب علـى التجـارة الدوليـة مـن صـادرات وواردات، فالبيانـات تشـير إلـي أنهـا كانت عنـد 5.9% في العام 1980، ثـم وصلت ذروتها في العـام 2007 حينما بلغت 18.5%، واستقرت عند هذا المستوي حتي العام 2019، قبل ان تنخفض الي 15.4% في العام 2020.

نحصـل علي دلالة اكبر علي حالة «الشـره» مـن البيانات الخاصة بالعائدات غير الضريبية، التي تشـمل الإيـرادات جميع الإيرادات الأخـرى التي تجمعها الحكومات والتي لا تصنف على أنها ضريبة أو مسـاهمة اجتماعيـة أو منحة، كالرسـوم والغرامـات والتكاليف الإدارية والدمغات وخلافه، فهذا البند من العائدات بدأ بنسـبة قدرها 3.8% من الناتج الإجمالي العالمي في العام 1980، وظل يتصاعد بعد ذلك حتي بلغ 9.8% في العام 2002، ثم 13% في العام 2008، وحافظ علي مسـتوي مرتفع نسبيا خلال السـنوات التالية، وتأرجح بيـن 12 و11.9%، خـلال الفترة من 2009 وحتي 2019، قبل ان ينخفض الـي 9.8% في العام 2020، ولا تختلف الأمور كثيرا في البيانات غير المتضمنة في الشكل المرفق، والخاصة بباقي مصادر العائدات الحكومية الأخرى، وهي الضرائب على السـلع والخدمات التي تتكون من ضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة ورسوم الإنتاج المحلي والاسـتيراد، والضرائب المفروضة على استخراج الموارد الطبيعية.

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والمجتمعية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING
دلة البركة Dallah Albaraka

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 42 – يوليو 2023

www. josor.org

بالتوزيع الجغرافي: 55٪ عائدات ضريبية مقابل 45 ٪ إيرادات أخرى

محمود سلامه الشريف

من الأسئلة المهمة التي تثار عادة عند رصد ودراسة العائدات الحكومية السؤال التالي: هل تتناسب عائدات الضرائب طردياً مع مستوى التقدُم داخل المنطقة الجغرافية؟ بصيغة أخرى: هل كلما ارتفع متوسط عائدات المنطقة الجغرافية من الضرائب بأنواعها كانت جودة الحياة أرقى وأفضل؟

حلل مركز جسور بيانات العائدات الحكومية داخل المناطق الجغرافية الثماني حول العالم، وتوزيعاتها علي المصادر التسعة للعائدات، كما هو موضح بالشكل المرفق، وأول ملاحظة أمكن الخروج بها أن العائدات الضريبية تمثل مصدرا لنحو 55% من العائدات الحكومية بجميع المناطق، فيما تمثل العائدات الأخرى نحو 45% ، وذلك كله كمتوسط عام.

العائدات الحكومية موزعة بحسب المصدر ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي ثم موزعة بحسب المصدرونسبته من اجمالي العائدات الحكومية وذلك خلال الفترة من 1980 الي 2020

الترتيب	المنطقة الجغرافية	إجمالي الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات غير الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة الاجتماعية من. الناتج. المحلي الإجمالي	نسبة المنح من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الحكومية	نسبة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات الحكومية	نسبة الإيرادات غير الضريبية من اجمالي الإيرادات الحكومية	نسبة المساهمة الاجتماعية من اجمالي الإيرادات الحكومية	نسبة المنح من اجمالي الإيرادات الحكومية
1	أمريكا الشمالية	35.9%	16.9%	6.6%	6.9%	5.5%	0.0%	46.97	18.47	19.28	15.28	0.00
2	غرب أوروبا	33.2%	10.6%	10.6%	3.9%	8.0%	0.1%	32.02	31.92	11.82	23.95	0.28
3	شرق آسيا والمحيط الهادئ	24.7%	5.4%	6.5%	6.6%	0.6%	5.6%	21.76	26.26	26.73	2.49	22.76
4	شرق أوروبا وآسيا الوسطى	21.4%	4.6%	7.9%	3.3%	5.3%	0.3%	21.39	36.96	15.47	24.84	1.35
5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	18.9%	3.0%	4.7%	9.5%	0.9%	0.8%	15.69	25.03	50.28	4.99	4.01
6	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17.6%	4.1%	8.6%	2.6%	1.0%	1.3%	23.15	49.10	14.97	5.46	7.31
7	جنوب آسيا	15.7%	2.0%	6.3%	3.8%	0.0%	3.5%	12.59	40.29	24.49	0.18	22.50
8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	14.8%	3.1%	6.3%	2.9%	0.1%	2.5%	20.68	42.57	19.56	0.35	16.83

بمزيد من التحليل للبيانات، وجد أن منطقة أمريكا الشمالية حلّت في المرتبة الأولى مقارنة بباقي المناطق الجغرافية الأخرى من حيث متوسط إيراداتها من إجمالي أنواع الضرائب المختلفة مضاف إليه الإيرادات غير الضريبية والمساهمة الاجتماعية والمنح، تلتها في الترتيب منطقة غرب أوروبا وفي الترتيب الثالث شرق آسيا والمحيط الهادي. في المقابل تذيلت الترتيب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سبقتها منطقة جنوب آسيا، وتوسط الترتيب الـ 3 مناطق الأخيرة وهم شرق أوروبا وآسيا الوسطى في الترتيب الرابع، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الترتيب الخامس، ثم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الترتيب السادس.

تتمتع المناطق الجغرافية الثلاثة ذات التصنيف الأعلى بجودة في الحياة بسبب توفر الخدمات الأساسية والرعاية الصحية اللائقة والتعليم المتطور والأمن والاستقرار، وتطبيق مبادئ الحرية والمساواة وحماية حقوق الإنسان مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى، غير أن الفضل في ذلك يرجع في شق كبير منه إلى كيفية الإنفاق الحكومي على الخدمات وتحسينها إلا أن الشق الآخر يتعلق بارتفاع عائدات الدولة من الضرائب باعتبارها مصدر ومورد دخل رئيسي لكل دولة من الدولة وبالتبعية لكل منطقة جغرافية.

لا شك أن الإيرادات الضريبية تعتمد بشكل كبير على نمو الاقتصاد وبالتالي، كلما زادت كان ذلك دليلاً على نمو اقتصادي قوي، فعلى سبيل المثال كان متوسط نسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الحكومية لمنطقة أمريكا الشمالية 46.97% أما الضرائب غير المباشرة بلغ متوسطها 18.47%، من ثم فإن متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية بلغ نسبته 65.44% مقابل 34.56% لأنواع الإيرادات الأخرى حيث استحوذت الإيرادات غير الضريبية على ما متوسطه 19.28% والمساهمات الإجتماعية 15.28% فيما لم تتجاوز نسبة المنح من إجمالي الإيرادات الحكومية 0.001% وذلك خلال فترة الرصد وهي 40 عاما من 1980 حتى 2020.

يتضح من البيانات أعلاه أن أعلى نسبة إيرادات حكومات منطقة أمريكا الشمالية يأتي من الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخل أو الأموال بشكل مباشر، ويدفعها المكلف بالضريبة مباشرة لمصلحة الضرائب. وتفرض الضريبة المباشرة على دخل الأفراد وعلى الأرباح التجارية والصناعية للشركات، وعلى الأصول العقارية والممتلكات. وفي هذه الحالة يتحمل الفرد أو الجهة المكلفة بالضريبة كامل عبئها. أما الضريبة غير المباشرة هي نوع من أنواع الضريبة، التي يتم تحصيلها لصالح الحكومة من خلال وسيط. وتفرض هذه الضريبة على الإنفاق أو الاستهلاك والمبيعات، وذلك على خلاف الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل والأصول والأرباح كضريبة القيمة المضافة.

وفي المناطق الجغرافية السبعة الأخرى، تباينت الإيرادات الحكومية من منطقة لأخرى بحسب النوع او المصدر، غير ان الملاحظ ان نوعي الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة تراوح متوسطها بين 40 إلى أكثر من 60% حسب المنطقة كما هو موضح بالجدول.

وعلى مستوى نوع الضريبة، تشير البيانات إلى أن هناك 6 مناطق جغرافية زادت فيها حصة الضرائب غير المباشرة مقابل نظيرتها المباشرة، وهم شرق آسيا والمحيط الهادي، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، جنوب آسيا، افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أما بالنسبة لمنطقتي أمريكا الشمالية وغرب أوروبا فقد تخطت فيها متوسط الضريبة المباشرة نظيرتها غير المباشرة.

تشير البيانات كذلك أن أقل إيرادات لحكومات المناطق الجغرافية كان من المنح التي لم يتجاوز متوسط حدها الأقصى 22.76% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي وكان أقل متوسط لها من نصيب منطقة أمريكا الشمالية بما مقداره 0.001%.

استحوذت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أعلى متوسط للإيرادات غير الضريبية والتي بلغت 50.28% من إجمالي الإيرادات الحكومة لهذه المنطقة، تلاها في الترتيب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي غير انها سجل نسبة أقل النصف تقريبا عما سجلته منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بموتسط 26.73% من إجمالي الإيرادات الحكومية. بينما سجلت منطقة غرب اوروبا أقل نسبة إيرادات غير الضريبية بمتوسط بلغ 11.82% تلتها منطقة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمتوسط بلغ 14.97% من إجمالي الإيرادات الحكومية لهذه المنطقة.

ختاما تهدف تنوع مصادر الضريبة إلى جمع الأموال التي تحتاجها الحكومة لتمويل الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتشجيع العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة. ومن المهم أن تتم تلك الضرائب بطريقة عادلة وفعالة، وأن يتم استخدام الأموال التي تجمع من خلالها بشكل فعال ومنصف لتحسين جودة الحياة للمواطنين.